



مجلة دراسات محاسبية ومالية _ المجلد السابع _ العدد ١٨ _ الفصل الأول _ لسنة ٢٠١٢
مدى إلتزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية
(دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية)

((مدى إلتزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية))
(دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية)

**The Commitment of Public Companies in disclosure requirement of
Financial Statement**

(Analysis Study in State Company for Leather Industries (SCLI))

أ.م.د . موفق عبد الحسين محمد
جامعة بغداد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص :

إزداد إهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور منشآت الاعمال وتطور المحاسبة وإرتباط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج النشاط . إن إعداد القوائم المالية ومراجعة تلك الحسابات يتم على وفق المعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها سواء على المستوى المحلي أو الدولي فأن الإفصاح المحاسبي تظهر أهميته من خلال إظهار جميع المعلومات الضرورية والجوهرية التي تعد ضرورية للعرض المناسب وإذا كان حذف معلومات معينة سيجعلها مضللة فأن الإفصاح عنها يكون ضروري . مما تقدم جاءت أهمية البحث ليسلط الضوء على مدى إلتزام الشركات العامة في العراق للقواعد والمعايير التي تعني بالإفصاح في البيانات المالية وقد تطرق البحث الى الاطار المفاهيمي لمفهوم وأنواع وأهمية وأهداف القوائم والتقارير المالية والإفصاح أما الجانب العملي فقد تضمن تحليل ودراسة مدى إلتزام الشركات العامة لمتطلبات الإفصاح على وفق التوجيهات والقواعد المحاسبية ، إذ خلص البحث الى مجموعة من الإستنتاجات أهمها عدم إلتزام معظم الشركات العامة بتقديم إفصاحات مكتملة على وفق المتطلبات القانونية ولايوجد إلتزام قانوني للشركات بالإفصاح الدقيق عن جميع الاحداث الجوهرية وضعف البرامج التعليمية أما أهم التوصيات فهي ضرورة تقديم الشركات العامة إفصاحات مكتملة وعلى وفق القواعد والمتطلبات ذات الصلة وإعادة النظر بالقواعد المحاسبية المحلية والعمل على تحديثها بما يتلائم مع واقع البيئة المحلية وبما يحقق الاتساق مع المعايير الدولية.



ABSTRACT :

It has been an increase concern of scientific and professional accounting sides on disclosure especially after appearance of business firms and accounting development with its relationship to financial statements which are considered to be outputs of the activity results. The preparing of financial statements and auditing of those accounts according to normal principles and standards of accounting on both local and international levels. Accounting disclosure can be seen an importance through discover all fundamental and necessary information for proper supply. Therefore, the research will highlight on public companies commitment in Iraq for basis and standards which have taken disclosure in financial data. The conceptual frame of the research includes concept, kinds, importance and objectives of statements, financial reports and disclosure. On the other hand the practical side includes analysis and studying commitments of public companies requiring disclosure according to accounting basis.

The main conclusion of the research that most of public companies have not commitment in giving a complete disclosure according to legal requirements and the law has not imposed on public companies to precise disclosure for all fundamental issues and the weakness of educational programs. The main recommendations of this research, public companies must have provide a complete disclosure according to basis, requirements concerned, reconsider and review internal accounting basis which could be compatible with internal environment and consistence with international standards.

المقدمة :

تُغنى المحاسبة بالقوائم المالية التي تمثل العرض النهائي لخلاصة المعاملات والأحداث التي قامت بها الشركة خلال فترة زمنية معينة إتخذت أساساً لإعداد تلك القوائم .



ولكي تحقق القوائم المالية غاياتها ينبغي أن يتوفر فيها مستوى من الإفصاح يحقق الفائدة لكل طرف من الأطراف رغباته في هذا المجال ولغرض توسيع أعمال تلك الشركات ورعاية أفتتاحها فإنه يتوجب عليها أن تطبق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية لإعداد القوائم المالية لكي يتم توحيد أسس الاعداد والإفصاح عنها بما يتماشى مع أساليب الاعداد . بناءً على ما تقدم فإن هذا البحث يسلط الضوء على أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات العامة على وفق المعايير المحاسبية وذلك من خلال إستعراض منهجية البحث التي تعرض المشكلة والأهمية والأهداف وفرضية وحدود البحث كذلك الإطار المفاهيمي للبحث الذي تطرق الى مفهوم وأهمية وأنواع وأهداف وتقسيمات الإفصاح والقوائم والتقارير المالية أما الجانب التطبيقي في البحث فقد تضمن متطلبات الإفصاح للشركات العامة في العراق والواقع العملي لدقة الإفصاح في هذه الشركات وتقرير مراقب الحسابات وذلك من خلال الدراسة التحليلية لقوائم الشركة العامة للصناعات الجلدية ومدى الإلتزام بالتوجيهات والقواعد المحاسبية وأخيراً تضمن الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

(أولاً) **منهجية البحث**: يتناول هذا المبحث منهجية إعداد البحث مُتضمنةً مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته وحدوده المكانية والزمانية، وعلى النحو الآتي:-

(١) مشكلة البحث **Research Problem** :

- (أ) عدم إلتزام معظم الشركات العامة بتقديم افصاحات مكتملة وعلى وفق ما مدرج بالمتطلبات الصادرة، والمعايير والقواعد المحاسبية سواء الدولية أو المحلية ذات الصلة.
- (ب) لا يوجد الزام قانوني للشركات بالإفصاح الدقيق عن جميع الأحداث الجوهرية المرتبطة بها في التوقيت المناسب، فضلاً عن الإفتقار للمزيد من الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالنسب المالية والمعلومات المستقبلية.

(٢) أهمية البحث **Research Significance** :

تكمن أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على مدى دقة وكفاية الإفصاح الذي تقدمه الشركات العامة في بياناتها المالية ومدى إلتزامها بذلك بما يحقق مستوى الثقة المطلوبة من لدن مستخدمي البيانات المالية ويعمل على تمكينهم من اتخاذ قراراتهم المناسبة.

(٣) أهداف البحث **Research Objectives** : يروم هذا البحث تحقيق عدة أهداف والتي تتمثل بالآتي:

- (أ) بيان مدى كفاية ودقة الإفصاح في القوائم المالية من وجهة نظر الجهات المستفيدة.
- (ب) الوقوف على مستوى إلتزام الشركة العامة للصناعات الجلدية بالإفصاح عن المعلومات والبنود والعناصر وعلى وفق ما مدرج بالمتطلبات الصادرة والمعايير والقواعد المحاسبية ذات الصلة.



(ج) تسليط الضوء على القوانين والتعليمات المشرعة بهذا الصدد.

(د) إيضاح المقصود بالتقارير والقوائم المالية والإفصاح فيهما.

(هـ) بيان المعايير الدولية والمحلية ذات العلاقة بالإفصاح.

(و) الخروج بتوصيات لتحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للجهات الخاضعة للتدقيق.

(٤) **فرضية البحث Research Hypothesis** : يقوم البحث على الفرضية الآتية:

إن إلتزام الشركات العامة بالإفصاح الكافي والدقيق وعلى وفق ما تضمنته المتطلبات الصادرة والقواعد المحاسبية ذات الصلة في جمهورية العراق يؤدي إلى دقة المعلومات المفصوح عنها من لدن تلك الشركات في بياناتها المالية وبالتالي تلبية حاجة الأطراف المستفيدة في إتخاذ قراراتها الرشيدة.

(٥) **أساليب جمع البيانات Methods of data collection** : إعتد الإطار النظري على الأدبيات المحاسبية والكتب العربية والاطاريح والرسائل والبحوث العربية والأجنبية والمقالات المنشورة وغير المنشورة، أما الجانب العملي فقد اعتمد على دراسة تقارير مجموعة من الشركات العامة الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية ومدى إلتزامها بمتطلبات الإفصاح الكافي، وقد تم إختيار تقارير إحدى الشركات الصناعية (الا وهي الشركة العامة للصناعات الجلدية) لكونها إحدى الشركات الرائدة في الصناعة وما تمثله بياناتها المالية من أهمية، مما يتطلب ضرورة الإلتزام بالقواعد المحاسبية والمتطلبات القانونية الصادرة بهذا الشأن، علاوة على إن أغلب الملاحظات كانت مشتركة ما بين تقارير الشركات عينة البحث.

(٦) **حدود البحث Research Lamented** :

(أ) الحدود الزمانية :- تم إختيار التقارير الصادرة للسنوات المالية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

(ب) الحدود المكانية :- تم إختيار الشركة العامة للصناعات الجلدية في بغداد.

(ثانياً) **الإطار المفاهيمي للبحث:**

(١) مفهوم القوائم المالية ومكوناتها

تُعنى المحاسبة المالية بقياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي لشركة معينة ونتائج أعمالها، وإيصال نتائج ذلك القياس إلى المستفيدين في شكل تقارير مالية من أهمها القوائم المالية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٢: ١٦١٠) وقد عرف البعض (Harrison & Horngren, 1998: 6) القوائم المالية بأنها "الوثائق التي تقدم بها الشركات أوضاعها المالية إلى مُتخذي القرارات، فهي توفر لهم المعلومات اللازمة عن



أداء الشركة ومكاسبها ومركزها المالي وموقف السيولة وتدفقات الأموال " (حماد، ٢٠٠٧: ٨). وقد ظهرت الحاجة إلى إعداد قوائم مالية بهدف توفير معلومات محاسبية فورية، وفي الوقت المناسب، وبصورة مستمرة، وعلى مدار السنة لمستخدمي القوائم المالية للوقوف على مدى تقدم المشروع بإستمرار وتقييم أداء إدارة المشروع بصفة مستمرة (الخطيب، ٢٠٠٨: ٢٨). وحتى تكون القوائم المالية سليمة ودقيقة وعادلة يجب أن تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات مالية (عوض الله وأخرون، ٢٠٠١: ٢٣، ٢٩) فيخضع اعدادها للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً من لدن الممارسين لمهنة المحاسبة، الأمر الذي يبعث بالطمأنينة لدى جميع الأطراف المعنية بأمر الشركة الإقتصادية من حيث صحة وعدالة وموضوعية هذه القوائم والبيانات المالية (دهمش وأخرون، ٢٠٠٣: ٣١). ويتفق علماء المحاسبة على إن هنالك أربع قوائم مالية أساسية تُلبي الإحتياجات المعلوماتية لمعظم المُستخدمين الخارجيين، مع التركيز على إحتياجات المستثمرين الحاليين والمرقبين، وهذه القوائم هي:-

(أ) الميزانية العمومية (أوقائمة المركز المالي) (Balance Or (Statement of Financial Position)

Sheet : هي قائمة توضح الوضع المالي للشركة في لحظة زمنية مُعينة، فنُظهر ما تمتلكه الشركة (موجودات) وما يستحق عليها من ديون ومُطالبات تجاه الغير (مطلوبات)، وكذلك ما يُستحق عليها تجاه المُلأك أو أصحاب الشركة (حق الملكية)، (حنان والحارس، ٢٠٠٤: ٨٩). ويُطلق عليها مُصطلح (الميزانية) لأنها تتخذ في إحدى أشكالها صورة كشف له جانبين متوازيين من ناحية، كما يُطلق عليها مُصطلح (عمومية) من ناحية أخرى لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات الشركة كما وصل إلي ه الوضع المالي في تأريخ معين، ويُطلق عليها أيضاً مُصطلح (قائمة المركز المالي) لأن الهدف الرئيس من إعدادها هو إظهار (حقيقة) المركز المالي للشركة (سعيد، ٢٠٠٥: ٢١). ويمكن إعتبار الميزانية العمومية من وجهة نظر (حماد، ٢٠٠٧: ٦٥) على إنها صورة فوتوغرافية للحالة المالية للشركة، ومثلما تصور الصور الفوتوغرافية لقطة معينة فإن الميزانية تصور موجودات الشركة ومطلوباتها وحقوق الملكية الخاصة بها في تأريخ معين، كما إنها بحسب ما يذكر (كيسو وويجانت، ١٩٩٩: ٢٢٤) توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الإستثمارات في موجودات الشركة وإلتزامات الشركة لدائنيها وحق المُلأك على صافي موجودات الشركة، وتساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس: (أ- حساب معدلات العائد، ب- تقييم الهيكل الرأسمالي في الشركة، ج- تقرير درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة الشركة ومرونتها المالية).



وتبوء الميزانية إلى جانب الموجودات والتي يُقصد بها أية موارد إقتصادية تمتلكها الشركة أو تُسيطر عليها ويتوقع الإستفادة منها مُستقبلاً، وتتفرع الموجودات إلى الآتي:

(أولاً) الموجودات المتداولة، ومن أمثلتها (المخزون، النقد، المدينون).

(ثانياً) الموجودات الثابتة الملموسة، ومن أمثلتها (أراضي ومباني، وسائل نقل وإنقال).

(ثالثاً) الموجودات الثابتة غير الملموسة، ومن أمثلتها (شهرة المحل، براءات الإختراع).

(رابعاً) الموجودات المدينة الأخرى، ومن أمثلتها (الإستثمارات، نفقات إيرادية مؤجلة).

أما الجانب الثاني من الميزانية فيتضمن المطلوبات والتي تمثل إلتزامات حالية على الشركة ناشئة عن أحداث سابقة ويتوقع أن ينتج عن تسويتها في المستقبل تدفقات خارجة من موارد الشركة ذات منافع إقتصادية، وتتفرع المطلوبات إلى الآتي:-

(أولاً) المطلوبات المتداولة، ومن أمثلتها (التخصيصات، القروض المستلمة، الدائنون).

(ثانياً) المطلوبات الثابتة، ومن أمثلتها (رأس المال، الإحتياطيات).

(ثالثاً) الأرصدة الدائنة الأخرى.

(ب) قائمة الدخل (أونتيجة الأعمال) (Income Statement (or Statement of Earnings) :

يعرفها (الكبيسي، ٢٠١٠: ٤٨١) بأنها القائمة التي تصور نتيجة عمل المشروع (ربح أو خسارة) خلال فترة مالية مُعينة. ويرى البعض إن الدخل يلعب دوراً مركزياً في العديد من قرارات الأفراد و شركات الأعمال نظراً لأن الإقتصاديين ينظرون إلى الدخل بإعتباره مفهوماً ديناميكياً للقدرة الإنفاقية، وإن الأهداف المرجوة من قياس الدخل تتمثل أهمها بكونه يُعتبر مقياساً للكفاءة والأداء، كما يساهم الدخل في تقديم معلومات للمستثمرين والمقرضين عن مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وجوانب عدم التأكد المُقترن بها (حسن وفلاح، ٢٠٠١: ٤٧)، إلا إن آخرون يسلطون الضوء عن وجود إنتقاد واضح لقائمة الدخل من الإقتصاديين إلى المحاسبين دائماً على تعريفهم للدخل بدعوى أنهم لا يدرجون به العديد من البنود التي تساهم في نمو الشركة وتطورها، وقد عرف الإقتصادي الشهير (Hicks) الدخل بأنه "أقصى قيمة يمكن للشركة إستهلاكها خلال الفترة بحيث تظل في نهاية الفترة بنفس الحالة التي كانت عليها في بدايتها"، ومع ذلك فإن أي محاولة لقياس حالة الشركة عند أي نقطة زمنية ستكون بلا جدوى من دون وضع وتطبيق عدد من الإفتراضات المحددة (كيسو وويجانت، ١٩٩٩: ١٦٩). ويُشير الباحث إلى إن قائمة الدخل تُصور بصيغتين الأولى هي (قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة)، أما الثانية هي (قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة)، كما تُبوء قائمة الدخل إلى البنود الآتية: (إجمالي إيراد المبيعات، صافي المبيعات، تكلفة



المبيعات، الربح الإجمالي، المصاريف التشغيلية، صافي الدخل التشغيلي، الإيرادات والمصروفات الأخرى، صافي الدخل قبل الضريبة، مخصص الضريبة، صافي الربح بعد الضريبة).

(ج) قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows :

عرفها (جاريسون ونورين، ٢٠٠٢: ٩١٨) بأنها أحد القوائم الرئيسية التي تعدها الشركة، وتهدف إلى محاولة إيضاح كيفية الحصول على النقدية واستخدامها خلال الفترة، كما يُنظر لهذه القائمة على إنها أداة لتقييم موقف الشركة وللحكم على كفاءة أداء الإدارة.

ويُضيف (جاريسون ونورين، ٢٠٠٢: ٨٩٠) بأن كلمة (نقدية) في التدفقات النقدية لها مفهوم واسع فهي تشمل النقدية ومُعادل النقدية، ويتمثل مُعادل النقدية في الإستثمارات قصيرة الأجل سريعة التحويل إلى نقدية مثل: سندات الخزنة، والأوراق التجارية، والأوراق المالية والتي يكون الغرض منها تحقيق عائد مؤقت للنقدية العاطلة بدلاً من الاحتفاظ بها، ولكي يُطبق عليها هذا المفهوم يجب أن يتوفر فيها شرطين (Larson, 1996: 61) و (Alexander and Archer, 2001: 705):

(أولاً) سهولة وقابلية تحويلها إلى نقد.

(ثانياً) أن تكون مدة إستحقاقها قصيرة الأجل بحيث لا تتأثر قيمتها السوقية بالتقلبات في أسعار الفائدة (درغام، ٢٠٠٨: ٥٤).

ويستبعد مفهوم التدفقات النقدية العناصر الآتية:

(أولاً) المعاملات غير النقدية.

(ثانياً) التحركات التي تتم بين العناصر التي تمثل النقدية وما في حكمها.

لقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم (٧) (خنفر والمطارنة، ٢٠٠٩: ٤٩) والخاص بإعداد كشف التدفق النقدي.

أما في جمهورية العراق فيُشير الباحث إلى إن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية قد أقر القاعدة المحاسبية (المحلية) رقم (٧) في ١٩٩٦/٧/٣٠ بشأن إعداد كشف التدفق النقدي كجزء من البيانات المالية السنوية، والتي كان الهدف منها توفير بيانات حول التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية.

وعلى وفق متطلبات هذه القاعدة وكجزء مُكمل للبيانات المالية السنوية فقد أُلزمت الشركات أدناه بإعداد كشف التدفق النقدي كما أُلزمت بإبراز النشاطات التي ساهمت في توليد التدفقات، وهي كل من:-
(أولاً) منشآت القطاع العام.



(ثانياً) شركات القطاع المختلط.

(ثالثاً) الشركات العامة والخاصة.

(رابعاً) فروع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية العاملة في العراق.

(خامساً) المصارف والمؤسسات المالية.

إن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية تُصنف وكما ذكر (كيسو وويجانت،

١٩٩٩: ٢٤٨) إلى ثلاثة أنشطة مختلفة هي:

(أولاً) الأنشطة التشغيلية: - وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.

(ثانياً) الأنشطة الإستثمارية: - وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، إقتناء الإستثمارات والتخلص منها (سواء

إستثمارات في ديون أو حقوق ملكية)، وكذلك إقتناء الموجودات الثابتة والتخلص منها.

(ثالثاً) الأنشطة التمويلية: - وتختص ببند المطالبات وحقوق الملكية وتشتمل على:

(١) الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على إستثماراتهم، أو رد هذه الإستثمارات.

(٢) إقتراض الأموال من الدائنين، و سداد الأموال المُقترضة.

وقد نشأت الحاجة إلى إعداد كشف التدفق النقدي بسبب الضعف والقصور الذي يصاحب إعداد قائمة

المركز المالي وقائمة الدخل، إذ بالرغم من إنهما يحتويان على معلومات مهمة عن المركز المالي والنقدي للشركة ،

إلا إن قائمة المركز المالي وطريقة إعدادها لا تُقدم المعلومات المُتعلقة بالتغيرات التي طرأت على الموجودات من

جانب وعلى المطالبات وحقوق الملكية من جانب آخر، ولا يمكن أيضاً إعتبار صافي الربح الذي تظهره قائمة الدخل

مساوياً لصافي الزيادة في نقدية الشركة بسبب مجموعة من المعاملات غير النقدية التي تدخل في إعداد قائمة الدخل

كالمستحقات من الإيرادات والمصاريف والديون المعدومة والإندثار وغيرها من عناصر التكاليف غير النقدية نظراً

لطبيعة الأساس المُعتمد عليه في إعداد قائمة الدخل مثل مبدأ (أساس) الاستحقاق المُستند على مبدأ مقابلة الإيرادات

بالتكاليف بغض النظر عما إذا كانت هذه الإيرادات أو التكاليف نقدية أو غير نقدية (الشمخي والجزراوي، ١٩٩٨:

٨٠).

(د) علاوةً على القوائم المالية الأساسية يتسع نطاق التقارير ليشمل معلومات أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها

بالأساليب أدناه(الشيرازي، ١٩٩٠: ٣٢٣ - ٣٢٤) :

(أولاً) الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وتعتبر جزءاً مكملاً للقوائم المالية وتشتمل على:-

(١) الملاحظات الهامشية.



(٢) القوائم المالية الإضافية والكشوفات الملحقه.

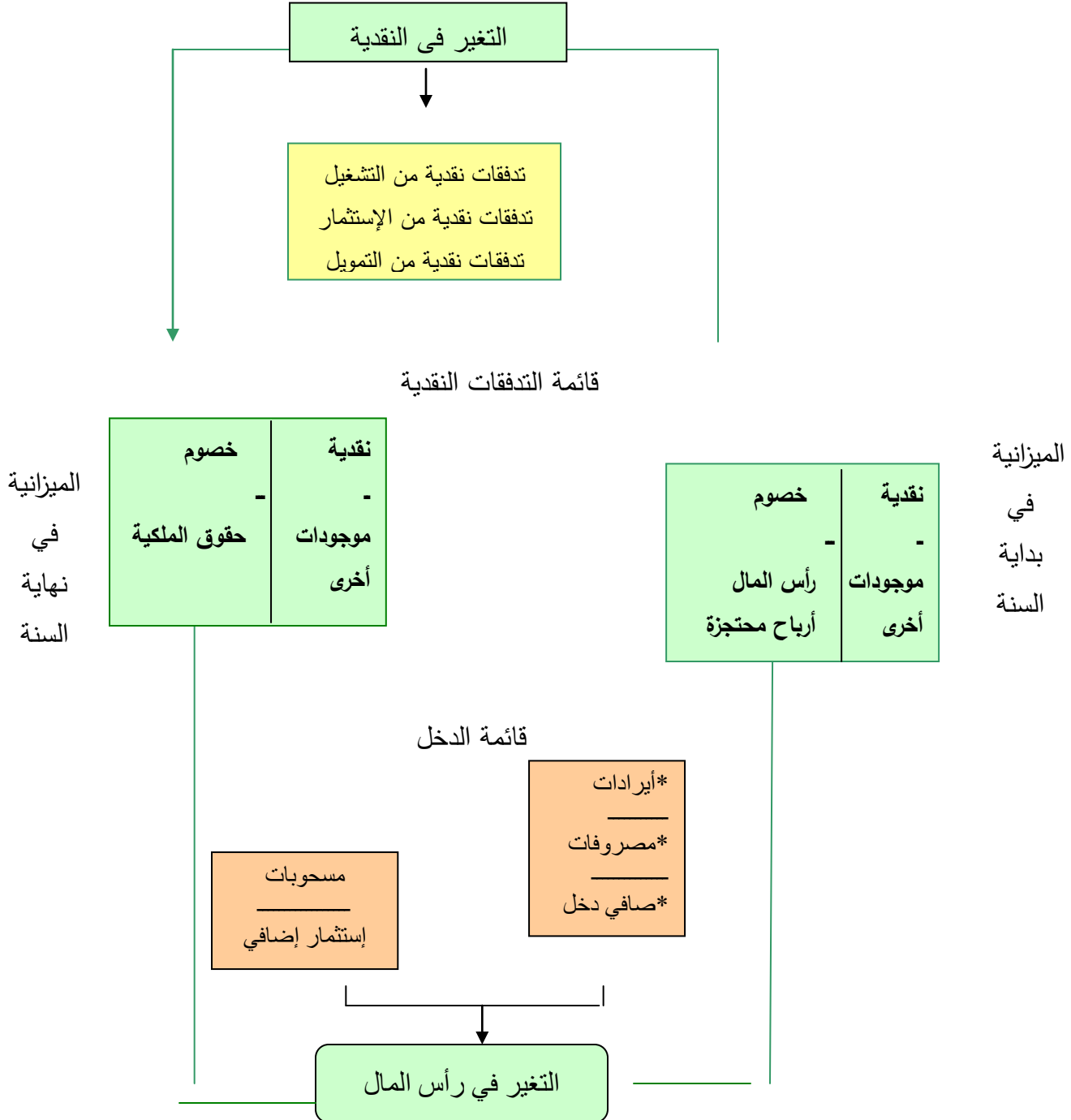
(ثانياً) تقرير الإدارة:- وعادةً يشتمل على:

(١) خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين.

(٢) تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل.

(ثالثاً) تقرير مراقب الحسابات.

إن القوائم الأساسية كمجموعة يُقصد منها تزويد معلومات مفيدة وضرورية تتصف بأنها ذات علاقة موثوق بها وفي الوقت المناسب، فهي ضرورية في إتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان وما يشابهها من القرارات وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير (الإعلام) المالي (دهمش وآخرون، ٢٠٠٣: ٣١-٣٢). علاوةً على إن هذه القوائم هي أيضاً مكمله لبعضها البعض، فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الإقتصادية والعمليات المالية التي تخص الشركة، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة إحتياجات مستخدمي التقارير المالية، وهكذا فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة في القوائم الأخرى (حنان، ٢٠٠٦: ٢٤٩). ويعرض الشكل (١) أدناه العلاقة بين القوائم المالية الأساسية.



الشكل (١) العلاقة بين القوائم المالية الأساسية

المصدر: (حماد، ٢٠٠٧: ٣٧)



(٢) الإعتبارات العامة لعرض القوائم المالية : إن على الإدارة أن تضع في حساباتها ع دد من الإعتبارات العامة لعرض القوائم المالية التي تشتمل على(حماد، ٢٠٠٧: ١٨-٢٠):-
(أ) العرض العادل :- يجب أن توفر القوائم المالية العرض العادل للمركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية.

(ب) يجب بيان الإلتزام بما ورد بمعايير التقارير المالية الدولية(IFRS) وخاصة الأمور الآتية:-
(أولاً) الإفصاح عن الإلتزام بمعايير التقارير الدولية.

(ثانياً) تم الإلتزام بجميع المتطلبات الواردة في كل معيار.

(ثالثاً) الإفصاح عن إنه لم يتم التحول إلى أي معالجات محاسبية غير ملائمة.

(رابعاً) التنويه عن أي تطبيق مبكر لأحد معايير التقارير المالية الدولية.

(خامساً) الخروج عن أي متطلبات لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يكون مسموحاً به في حالات نادرة جداً وهي الحالات التي يؤدي فيها تطبيق معايير التقارير المالية إلى نتائج مضللة تتعارض مع أهداف القوائم المالية، وفي مثل هذه الحالات فإنه يجب على الشركة الإفصاح عن أسباب ذلك الخروج والآثر المالي للخروج عن معايير التقارير المالية.

(سادساً) تقديم القوائم المالية على أساس فرض الإستمرار ما لم تكن الإدارة مُتجهة نحو التصفية أو تنوي إيقاف عملياتها.

(سابعاً) إستخدام أساس الإستحقاق عند عرض القوائم المالية فيم ا عدا قائمة التدفقات النقدية، إذ يُستخدم الأساس النقدي.

(ثامناً) إستخدام نفس العرض والتبويب لبند القوائم المالية م ن فترة إلى أخرى ما لم يكن هناك تغير قد نتج من عرض أفضل أو تغير في متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

(تاسعاً) السماح بتجميع البنود غير الهامة معاً والتي يكون لها طبيعة ووظيفة متماثلة، أما البنود الهامة فلا يجب تجميعها وإنما يتم عرضها منفصلة.

(عاشراً) لا يجب عمل مقاصة بين الموجودات والمطلوبات إلا إذا كان مسموحاً بذلك من خلال معايير التقارير المالية الدولية، ومع ذلك فإن المكاسب أو الخسائر غير الجوهرية والمصروفات المرتبطة بها والتي تنشأ من معاملات وأحداث متشابهة يمكن أن يتم إجراء مقاصة بينها.

(أحدى عشر)- بالنسبة للمعلومات المقارنة، فإن الأمور الآتية يجب عرضها:

• المعلومات الكمية ذات الصلة بالفترة السابقة.



• سرد للمعلومات الملاءمة ووصفها.

(٣) أهداف القوائم المالية : يمثل تحديد أهداف القوائم المالية نقطة البدء في وضع وتطوير أي مبادئ محاسبية متعارف عليها، كما إنها تُحدد المستوى الأعلى لمحتويات الإطار الفكري الذي يُشتق منه باقي عناصر هذا الإطار، وقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة ١٩٧١/ أهداف القوائم المالية على ضوء تقرير لجنة تروبلود (True blood) المكونة لهذا الغرض وقد جاء تقرير هذه اللجنة شاملاً لإثنت عشر هدفاً، وهي (الشيرازي، ١٩٩٠: ١٦٣-١٦٨):-

- (أ) الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توفير المعلومات المفيدة في مجال إتخاذ القرارات الاقتصادية.
- (ب) خدمة تلك الطائفة التي ليس لها السلطة أو القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرةً ولذلك فإن هذه الطائفة تعتمد على القوائم كمصدر أساسي لتوفير المعلومات عن النشاط الاقتصادي للشركة.
- (ج) توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وذلك من حيث الكمية والتوقيت ودرجة عدم التأكد.
- (د) إمداد مستخدمي هذه القوائم بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات والمقارنات والتقييم لمقدرة الشركة على تحقيق الدخل (القدرة الإيرادية).
- (هـ) توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة الشركة على الإستخدام الكفاء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة.
- (و) توفير معلومات وقائعية وأيضاً تفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد في التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة الشركة على تحقيق الدخل.
- (ز) تقديم قائمة بالمركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم للقدرة الإيرادية للشركة (القدرة على تحقيق الدخل).
- (ح) تقديم قائمة بالدخل الدوري، بحيث يمكن الإعتماد عليها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم لقدرة الشركة على تحقيق الدخل في المستقبل.
- (ط) تقديم قائمة بالنشاط المالي، بحيث يمكن الإستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للمقدرة الإيرادية (الدخلية) للشركة.
- (ي) تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل.
- (ك) توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فاعليتها في تحقيق أهداف التنظيم.



(ل) التقرير عن تلك الأنشطة التي تقوم بها الشركة والتي يكون لها أثر على المجتمع بصفة عامة.

(٤) القوائم المالية والتقارير المالية Fanatical Statement & Fanatical Reporting :

تُعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وهذه القوائم تقدم تاريخاً مُستمرّاً ومُعبراً عنه بوحدة نقدية (كيسو وويجانت، ١٩٩٩: ٢٢-٢٣)، أما تعبير التقارير المالية كما يرى (حنان والحارس، ٢٠٠٤: ٣٢) فيُمثل تعبيراً أكثر عمومية من مصطلح القوائم المالية، إذ يضم علاوةً على القوائم المالية والملاحظات عليها قدرّاً آخر من المعلومات التي تتعلق مباشرةً أو بطريقة غير مباشرة بعمليات المحاسبة المالية. وتُعد القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية، وتمثل المصدر الرئيس للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المشروع خلال فترة معينة علاوةً على المركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه عن هذه الفترة (تركي، ١٩٩٥: ٦).

ولا تتضمن التقارير المالية جزء القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل

المعلومات ذات الصلة، المباشرة أو غير المباشرة، والتي يتم إستخراجها من النظام المحاسبي مثل موارد الشركة والإلتزامات والمكاسب... الخ، وقد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية وذلك لأن الأخيرة تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية أو لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للأطراف الخارجية (حماد، ٢٠٠٧: ٣٥).

وهكذا يجد (الشيرازي، ١٩٩٠: ٣٢٤) إن القوائم المالية تمثل جزءاً فقط من محتويات التقرير المالي، كما إنها تُعد فقط أحد المصادر الأساسية للمعلومات اللازمة لتقييم وإتخاذ القرارات.

(٥) مفهوم الإفصاح في القوائم المالية:

يُشير مصطلح الإفصاح إلى إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية والملاحظات والتحفظات والمعلومات الإضافية المرافقة بها كل المعلومات المتعلقة بالشركة لتجنب تضليل تلك الأطراف، كما يجب الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغيير وإختلاف جوهري في إتخاذ قرارات مُستخدمي القوائم المالية (حماد، ٢٠٠٧: ٥٤)، وفي هذا السياق يميز (مخولف، ٢٠٠٩: ٥-٦) بين مستويين للإفصاح، وهما:

(أ) المستوى المثالي للإفصاح The Ideal Level of Disclosure - هو الذي يتحقق عندما تكون التقارير

المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل والدقة والمصادقية، وان يتم عرضها بالصورة والوقت الذي يناسب احتياجات ورغبات كل مستخدم ذي مصلحة.



(ب) المستوى الممكن من الإفصاح The Attainable of Disclosure :- هو الذي يوازن بين الفائدة التي ستتحقق من المعلومات وبين كلفة تلك المعلومات "الجدوى الاقتصادية"، ويرتكز هذا المفهوم على المبادئ والأصول المحاسبية والسياسات الإدارية، وتوجيهات جهات الإشراف والرقابة من جهة، ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

ومع إنه يمكن تحديد العوامل والاعتبارات التي تُحدد المستوى المثالي للإفصاح من الناحية النظرية البحتة كما يرى (مطر والسويطي، ٢٠٠٨: ٣٤٣ - ٣٤٤)، إلا إن هذا المستوى لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية (في وقتنا الحاضر على الأقل) وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها عدم الإلمام الكافي بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تُعد البيانات المحاسبية بمثابة المدخلات لها، وكذلك عدم الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التفاوت الكبير بين درجة إستجابة مُتخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي تُوفر لهم بموجب بدائل نظم القياس المحاسبي المختلفة التي تكون مصداقيتها في كثير من الأحيان محل تساؤل. ويعرف (خشارمة، ٢٠٠٣: ٩٦) الإفصاح بأنه "تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي التقارير المالية بهدف مقابلة إحتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة، ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تُصرح عنها الإدارة وتُضمنها التقارير المالية"، في حين يعرفه (عوض الله وآخرون، ٢٠٠١: ٣٦) بأنه "توصيل بيان أو معلومة"، وقد يفترض هذا التوصيل مستوى فني مُعين كتوصيل معلومة ذات مغزى محاسبي بحث وذلك من محاسب لنظيره، أو مستوى لفظي ذو دلالة معينة كالتعبير لغوياً عن معلومة ما على وفق ما تعنيه هذه المعلومة لمستخدميها، أو مستوى سلوكي مُحدد كالتعبير عن المعلومة وعلى وفق سلوك مُستخدميها.

ويرى الباحث إن جميع التعريفات التي تناولت الإفصاح وإن تنوعت فإنها تؤدي بالتالي إلى نتيجة واحدة وهي إن الإفصاح يتطلب عرض البيانات المالية بصورة واضحة، وخالية من الغموض لمساعدة المستخدمين في إتخاذ القرارات الرشيدة.

(٦) أنواع الإفصاح : تُعطى للإفصاح أنواع عدة لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، وهي (المليجي، ٢٠٠٦: ١٤):-

(أ) الإفصاح الكامل (الشامل) Full Disclosure :- يقوم الإفصاح الكامل على عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من لدن مستخدمي القوائم والتقارير المالية وليس كل المعلومات تطبيقاً لمبدأ الأهمية النسبية.



(ب) الإفصاح الكافي Adequate Disclosure :- يتضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات الذي يساعد في إتخاذ القرارات من لدن مستخدمي القوائم والتقارير المالية وتجعلها غير مضللة.

(ج) الإفصاح العادل Fair Disclosure :- يتضمن الإفصاح العادل المعلومات التي تضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين والمرتقبين للقوائم وللتقارير المالية.

وعلى الرغم من إن (حنان، ٢٠٠٣: ٤٤٨) لا يجد تعارضاً جوهرياً بين المفاهيم الثلاثة الخاصة بنطاق الإفصاح وهي (الإفصاح الكامل "الشامل"، الإفصاح الكافي، الإفصاح العادل)، فالإفصاح الشامل لا بد وأن يكون كافياً وعادلاً، إلا إن الإفصاح الكافي من وجهة نظر (الشيرازي، ١٩٩٠: ٣٣١-٣٣٢) أكثر المفاهيم شيوعاً في الإستخدام، إذ يُشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، في حين أن الإفصاح العادل يهتم بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المعنية ، أما الإفصاح الكامل فيفترض عرض جميع المعلومات ذات الأثر المحسوس على قارئ القوائم المالية. ويضيف (الشيرازي) إن شمولية الإفصاح لا يعني عرض كافة التفاصيل إذ إن ذلك لا يتم بدون تحمل تكلفة، كما إن عرض التفاصيل غير المهمة سيُبعد مُستخدم القوائم المالية عن إدراك جوهر الأمور الهامة . وتُصنف المعلومات الواجب الإفصاح عنها إلى :-

(أ) معلومات كمية (مالية) :- إذ يتم نشر المعلومات المتضمنة المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها من خلال البيانات المالية للشركة، وهي: الميزانية- قائمة الدخل- قائمة التدفق النقدي- بيانات التغيرات في حقوق المساهمين- الإيضاحات حول البيانات المالية، وتعد هذه البيانات جميعها على وفق معايير المحاسبة الدولية وتندقق من لدن مراقب الحسابات على وفق معايير التدقيق الدولية (الجيلاتي، ٢٠٠٨: ٦).

وقد أولت القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق الإه تمام الكافي بهذه المعلومات سواء ما كان منها متعلق بالفترة الحالية أو بفترة مقبلة، وذلك من خلال (حسن، ٢٠٠٢: ٢٥) :-

☞ القاعدة المحاسبية رقم (٢) // تكاليف البحث والتطوير ومعالجة الإحتياطات المتعلقة بها ، الفقرة (١٤): "تقدير المصاريف المتوقعة لإنهاء المشروع".

☞ القاعدة المحاسبية رقم (٦) // الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية، الفقرة (٢٠): "الإفصاح عن التوقعات المستقبلية لنشاط المشروع".

☞ القاعدة المحاسبية رقم (٩) // الإحتتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتأريخ الميزانية العامة: الفقرة (٥): "عمل التخصيصات بالإحتتمالات الطارئة".



- ◀ الفقرة (٧): "لا بد من قيام الإدارة بتقدير نتائج الاحتمالات الطارئة والآثار المترتبة عليها، وذلك في ضوء المعلومات المتوفرة لغاية التأريخ المُعتمد للمصادقة وإصدار البيانات".
- ◀ الفقرة (٩): "الإعتراف بالخسائر المتوقع حدوثها كأعباء في كشف الدخل وذلك في حالة توفر شرط إمكانية التقدير المعقول لقيمة الخسارة الطارئة".
- ◀ الفقرة (١٠): "الإفصاح عن أية خسارة محتملة تفوق الحد المقرري البيانات المالية".
- (ب) معلومات غيركمية (غير مالية): - يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، إذ يتم نشر المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة وحجم إنتاجها وموقعها بالنسبة للقطاع الإنتاجي الذي تنتمي إليه وخططها التسويقية ونوع المنتج إلى غير ذلك من البيانات (الجيلاتي، ٢٠٠٨: ٦)، ويمكن القول إن الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات قد ظهر في كل من القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق، وكالاتي (حسن، ٢٠٠٢: ٢٥-٢٦):-
- ✍ القاعدة المحاسبية رقم (٢) // تكاليف البحث والتطوير ومعالجة الاحتياطات المتعلقة بها ، " الإفصاح عن المعلومات الخاصة بإطفاء نفقات الأبحاث والتطوير وإعطاء وصف عام عن المشروع والمرحلة التي توصل إليها، مع تقدير المصاريف المتوقعة لإنهائه فضلاً عن تحديد رصيد تكاليف البحث والتطوير غير المطفأة إذا وجد ليتمكن المستخدم من تقييم أهمية تلك النشاطات التي تقوم بها الشركة بالمقارنة مع الشركات الأخرى ومع نشاطات الشركة ذاتها".
- ✍ القاعدة المحاسبية رقم (٣) // رسملة نفقات الإقتراض، "الإفصاح عن أثر رسملة نفقات الإقتراض، والفرق بين نفقات الإقتراض لإغراض الضريبة وإغراض التقارير المحاسبية، فضلاص عن كيفية إحتسابها ومكوناتها ومعدل الرسملة".
- ✍ القاعدة المحاسبية رقم (٤) // المحاسبة لآثار التغيير بأسعار العملة الأجنبية ، "الإفصاح عن إضافات فروقات أسعار التحويل لتكلفة موجود معين، والطرق والأسعار المُستخدمة وصافي فروق أسعار التحويل المُسجلة ضمن حقوق المساهمين".
- ✍ القاعدة المحاسبية رقم (٥) // المحاسبة عن الخزين، وتقويمه وعرضه في البيانات المالية:



- ◀ "الإفصاح عن الخزين بصورة تحليلية حسب الفئات الرئيسة والمجموعات السلعية المهمة، كما يتم الفصل بين الخزين من البضائع المستوردة والمنتجة محلياً، وإذا كان عمر الخزين عاملاً مؤثراً في تقدير قيمته فيتم الإفصاح عن الخزين حسب مستويات الإعمار".
- ◀ "الإفصاح عن أية بنود أو فقرات غير إعتيادية يتضمنها الخزين، فضلاً عن أية حقوق أو إلتزامات أو رهون من شأنها أن تقيد ملكية الخزين".
- ✍ القاعدة المحاسبية رقم (٧)/ كشف التدفق النقدي، "الإفصاح عن مبلغ الأرصدة المهمة للرقيد التي تمتلكها لكنها غير مُتيسرة للإستخدام، وأية معلومات إضافية تكون ملائمة لمستخدمي البيانات لفهم المركز المالي وسيولة الشركة، كتسهيلات الإقتراض للنشاطات التشغيلية والمبالغ المتجمعة للتدفقات النقدية من مختلف الأنشطة، فضلاً عن المبالغ المتجمعة للتدفقات النقدية المتمثلة بالزيادة في الطاقات التشغيلية عن تلك المستخدمة في المحافظة عليها وأخيراً التدفقات القادمة من الفروع".
- ✍ القاعدة المحاسبية رقم (٨)/ المعلومات التي تعكس آثار التغيير بالأسعار:
- ✍ "الإفصاح عن التعديلات والقيم المعدلة التي تبين أثر التغيير الإندثارات و تكلفة المبيعات ومن ثم تحديد أثرها على الربح، مع وصف لكيفية الإحتساب والمعدلات المستخدمة".
- ✍ "الإفصاح عن أثر إستخدام طريقة الكلفة الحالية".
- ✍ القاعدة المحاسبية رقم (١٠)/ الإفصاح في البيانات المالية للمصارف والشركات المالية المماثلة، "الإفصاح عن الإرتباطات المالية والدعاوى القضائية المقامة ضد المصرف أو لصالحه أو الإفصاح عن العلاقة أو المعاملات مع الجهات المقربة".
- ✍ القاعدة المحاسبية رقم (١٢)/ الأرباح والخسائر الرأسمالية، "الإفصاح في تقرير الإدارة عن مصادر تحقق الأرباح والخسائر الرأسمالية".
- والى جانب الأنواع المذكورة آنفاً، تعرض بعض أدبيات المحاسبة أنواع أخرى، وهي:
- (أ) الإفصاح الوقائي (التقليدي) Protective Disclosure :- يُذكر (الشيرازي، ١٩٩٠ : ٣٢٤) إن المعلومات بموجب هذا النوع يجب أن تكون على أعلى درجة مُمكنة من الموضوعية حتى لا يُساء إستخدامها، حتى لو ترتب على ذلك إستبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة، ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور أدناه بحسب ما يرى (حماد، ٢٠٠٧ : ٤٢٣ - ٤٢٤):



(أولاً) السياسات المحاسبية :- يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تُمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية على وفق السياسات المحاسبية التي أدت إليها.

(ثانياً) الأطراف والصفقات الهامة :- يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي أبرمت بين الشركة وأطراف أخرى، كذلك العلاقات الهامة بين الشركة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

(ثالثاً) الأحداث اللاحقة :- أثناء الفترة اللاحقة (التي تقع بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر تلك القوائم) قد تحدث بعض الأحداث الهامة، أو تُتاح معلومات جديدة مُتصلة بالقوائم التي تم إعدادها فإذا لم تكن مُنعكسة في القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرافقة بالقوائم المالية.

(رابعاً) الشكوك حول إستمرار الشركة :- في الحالات التي يتوافر فيها لدى مُعدي القوائم المالية معلومات إن إفتراض إستمرار المشروع غير قائم، وإن هناك شكوك حول إستمرار الشركة، عنئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرافقة بالقوائم المالية.

(خامساً) الإلتزامات المُحتملة :- الإفصاح في هذه الحالة يُخبر القارئ بالنتائج السلبية المُحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية.

(ب) الإفصاح التفاضلي Differential Disclosure :- طبقاً لهذا النوع من الإفصاح، يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومُختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الإتجاه العام لتلك التغيرات أو (التفاضل).

(ج) الإفصاح الإعلامي (التثقيفي) Informative Disclosure :- لقد ظهر هذا الإتجاه نتيجة إزدياد أهمية الملاءمة بإعتبارها أحد الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية، فنطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة طبقاً للمفهوم التقليدي للرقابة، وإنما أصبح يتضمن أيضاً المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في إستخدامها وخصوصاً تلك التي يحتاجها المحللين الماليين ووسطاء الإستثمار (الشيرازي، ١٩٩٠: ٣٣٠-٣٣١).

من العرض السابق لأنواع الإفصاح ومتطلباته، يعتقد الباحث إن الإفصاح الكافي يُعد أفضل أنواع الإفصاح لكونه يساعد في توفير القوائم المالية الواضحة والمُعبرة عن الواقع المالي من دون تضليل للمستخدمين.

(٧) أساليب وطرق الإفصاح



يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تُساعد مستخدم المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح، وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية، والآتي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الإستخدام (الجعبري: ٨).

(أ) الإفصاح من خلال القوائم المالية: إذ يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الموجودات والمطلوبات إلى موجودات ثابتة ومتداولة ومطلوبات ثابتة ومتداولة أو موجودات نقدية وغير نقدية ومطلوبات نقدية وغير نقدية أو طرح المطلوبات المتداولة من الموجودات المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل، وإلى غير ذلك من طرق التبويب.

(ب) استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: مما لا شك فيه أن إستخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها، ويجب أن تُستخدم المصطلحات التي تُعبّر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى مستخدم المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مُستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

(ج) المعلومات بين الأقواس: ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط من دون إسهاب وتطويل، لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مُختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الموجودات المقيدة برهن أو إجراء شرح مُختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.

(د) الملاحظات والهوامش: تُعد وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية، إلا أنه لا يجوز الإعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية.

(هـ) التقارير والجدول الملحقة: وتُستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تُستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

(و) تقرير رئيس مجلس الإدارة: وهذا التقرير يُعتبر متمماً للقوائم المالية والذي من دونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.



(ز) تقرير مراقب الحسابات: ويُعتبر تقرير مراقب الحسابات وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية، إذ إنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها مراقب الحسابات في تقريره.

ويوضح الشكل (٢) أدناه أساليب (طرق) الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح.

ت	طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
١	القوائم المالية	وتشتمل على أربعة قوائم أساسية: • قائمة الدخل أو حسابات ختامية. • قائمة المركز المالي. وكذلك قوائم إضافية وهي: • قائمة التغير في المركز المالي. • قائمة الأرباح المحتجزة. • قائمة التدفق النقدي.	تُعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضاً ما يتعلق بالتبويب والتوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
٢	مذكرات	وتكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على: • طرق تقويم المخزون. • طريقة الإستهلاك المُطبقة. • التزامات مُحتملة. • أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية. • أثر التحويلات للعملة الأجنبية. • التغير في السياسات المحاسبية. • تفصيل لحقوق الملكية. • معالجة مصروفات الإصلاح والصيانة.	هذه المذكرات تُعتبر جزءاً مُكماً للقوائم المالية، وتشتمل على بيانات مالية غير واردة بها.
٣	الإيضاحات	توضح ما يأتي: • أية ضمانات على أحد الموجودات. • سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية. • سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المُكملة لها.
٤	جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: • تحليل الموجودات، الإندثار.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مُختصرة.



ت	طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
		<ul style="list-style-type: none">• تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير.• بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.	
٥	تقرير الإدارة	<p>يتضمن الآتي:-</p> <ul style="list-style-type: none">• معلومات عن أهداف المشروع.• النشاط الحالي والمستقبل له.• أحداث غير مالية تؤثر في المشروع في المستقبل.• الطاقة الإنتاجية.• مشكلات خاصة بالإنتاج أو التوزيع.	<p>يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر في المشروع مستقبلاً وتفيد في التنبؤ.</p>

الشكل (٢) أساليب (طرق) الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية

المصدر: (تركي، ١٩٩٥، ٣١-٣٢)

(٨) **معوقات الإفصاح** : يتم الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد إحتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق، ويرافقه القدرة والرغبة لدى الإدارة في نشر مثل هذه المعلومات، إلا إن (Singhvi and Surendra,1972) يكشف عن العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل، منها:

- (أ) تُساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.
- (ب) يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الإتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة.
- (ج) عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم وإستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
- (د) وجود مصادر بديلة تزود مُتخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة الشركة بنشرها في التقارير الدورية.
- (هـ) عدم إلمام الشركة بالإحتياجات المختلفة لفئات مُستخدمي البيانات المالية من المعلومات (خشارمة، ٢٠٠٣: ٩٨).

ومن أجل التغلب على معوقات الإفصاح يجب أخذ العوامل الآتية بنظر الإعتبار (مطر، ٢٠١٠: ٣٤٢-٣٤٩):



(أولاً) تحديد المُستخدم للمعلومات المحاسبية.

(ثانياً) تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية.

(ثالثاً) تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها.

(رابعاً) تحديد أساليب الإفصاح وطرقه عن المعلومات المحاسبية.

(خامساً) تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

مما سبق، يتضح للباحث إن هنالك إتفاق عام على إن الإفصاح يمثل أحد الأركان الرئيسية في عرضه جميع المعلومات الضرورية عن الشركة والتي تجعل القوائم المالية مؤمناً عليها من أي تضليل، أو سوء فهم، أو عدم العرض المناسب، رغم عدم وضع مفهوم عام مُتفق عليه للإفصاح.

(ثالثاً) الجانب التطبيقي للبحث :

(١) الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية على وفق المعايير الدولية والمحلية ومتطلباتها ذات الصلة تستند الشركة عند الإفصاح عن المعلومات المدرجة في بياناتها المالية على وفق ما جاء ب معيار المحاسبة الدولي "المُعدل" رقم (١) من الهدف المحدد من هذا المعيار والمتمثل في بيان أسس عرض القوائم المالية للأغراض العامة من أجل قابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للشركة في الفترات السابقة والقوائم المالية للشركات الأخرى المماثلة لها وذلك لمساعدة مستخدم القوائم المالية (المستثمرون، المقرضون، الموردون، الجهات الحكومية، ...الخ) في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة من خلال توفير المعلومات المالية وغير المالية عن المركز المالي وأداء الشركة والتغيرات في المركز المالي.

ويتلخص معيار المحاسبة الدولي "المُعدل" رقم (١) بأنه تناول عرضاً للمواضيع الآتية:

(عرض القوائم المالية، الإعتبارات الشاملة العامة، الهيكل والمحتوى، الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، الأشكال الإيضاحية للقوائم المالية ، أما أهم قواعد الإفصاح عن المعلومات التي تضمنها هذا المعيار فتتمثل ب(السياسات المحاسبية، فرضية إستمرارية الشركة، المحاسبة على أساس الإستحقاق، ثبات العرض، الأهمية النسبية والجميع، المعلومات المقارنة)، أما في جمهورية العراق فقد أصدر مجلس المعايير المُحاسبية والرقابية (١٤) قاعدة محاسبية، من ضمنها القاعدة المحاسبية رقم (٦) والتي تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية والتي إستند المجلس عند وضعها إلى معيار المحاسبة الدولي "المُعدل" رقم (١). من جانب آخر يُشير الباحث إلى وجود متطلبات عدة



وضعت للإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية في جمهورية العراق على وفق القوانين والأنظمة المُتبعة فيها، ففي الشركات العامة والمختلطة تُعد القوائم المالية حسب متطلبات النظام المحاسبي الموحد منذ عام ١٩٨٣ /، في حين إن أنواع الشركات الأخرى التي ذُكرت في المادة (٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لعام/ ١٩٩٧ "المُعدل" وهي (الشركات المساهمة، الشركات المحدودة، الشركات التضامنية، المشروع الفردي) مشمولة بأحكام قانون الشركات أعلاه، علاوةً على أحكام وتطبيقات النظام المحاسبي الموحد للشركات الصادر بموجب التعليمات رقم (١) لعام/ ١٩٩٨، وإبتداءً من ١/١/١٩٩٩، كما يُشير الباحث إلى قيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق بإلزام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومجالس المحافظات كافة بإعداد وإنجاز البيانات المالية الخاصة بتلك الجهات ودوائرها وتقديمها إلى ديوان الرقابة المالية على وفق المتطلبات والمواعيد المُحددة من لدهم، إذ ألزمت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب إعدامها في ٧/١٢/٢٠٠٦ كافة الجهات المُشار إليها في أعلاه بتقديم متطلبات إنجاز البيانات المالية والتي تشتمل على (متطلبات إنجاز البيانات المالية، محتويات تقرير الإدارة السنوي، خطاب إقرارات الإدارة) إلى ديوان الرقابة المالية، وقد تم الإعتماد على تلك المتطلبات ذاتها لإنجاز البيانات المالية للسنة المالية/٢٠٠٧، أما بشأن السنة المالية/٢٠٠٨ فقد أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء إعدامها في ٢٧/١٠/٢٠٠٨ بهذا الشأن والذي تم تأكيده من لدها بموجب إعداماتها في (١٦/٢/٢٠٠٩ و ١٣/٨/٢٠٠٩ و ١٥/٩/٢٠٠٩ و ٤/٤/٢٠١٠) ليتم العمل بنفس المتطلبات الملزم إعادها للسنة المالية /٢٠٠٨. وقد أصدر ديوان الرقابة المالية تعميمه المرقم(٩٦) المؤرخ في ٢٧/٨/٢٠٠٩ الذي تضمن نموذج لتقرير الإدارة السنوي، علاوةً على أنموذج لخطاب إقرارات الإدارة والذي وجه بموجبه كافة الدوائر الرقابية بعده أحد متطلبات إعداد البيانات المالية التي تصدر سنوياً، مع العرض إن هذا الإعدام قد تم توجيهه إلى الوحدات التي تُطبق النظام المحاسبي الموحد. كما أصدر ديوان الرقابة المالية تعميمه المرقم(٩٠) في ٤/١١/٢٠١٠ والذي إشتمل على أنموذجين لخطاب إقرارات الإدارة وتقرير الإدارة السنوي، الأول يتعلق بالوحدات المُطبقة للنظام المحاسبي الموحد أما الثاني فيتعلق بالوحدات التي تُطبق النظام المحاسبي الحكومي.

(٢) الواقع العملي للتحقق من دقة الإفصاح للشركات العامة :

لغرض الوقوف على مستوى دقة وملائمة الإفصاح، سيجاول الباحث تطبيق الإطار الذي تم التوصل له من الدراسة النظرية على بيانات الشركة العامة للصناعات الجلدية التي دُفقت حساباتها من لدن ديوان الرقابة المالية وللسنوات المالية(٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) عينة البحث الزمانية وعلى وفق المحاور أدناه لهذه الشركة:-

• القوائم المالية Financial Statements



• تقرير الإدارة السنوي Annual Management Report

وفي أدناه دراسة لهذه المحاور، وإجراءات الشركة بصدد تنفيذ متطلبات الإفصاح وعلى وفق ما ورد بإعامات الأمانة العامة لمجلس الوزراء المستندة إلى القواعد المحاسبية (المحلية) ذات الصلة:

(أ) القوائم المالية Financial Statements :-

(أولاً) الميزانية العامة (قائمة المركز المالي) :- من قيام الباحث بدراسة بنود الميزانية العامة المدرجة في جانبها (الموجودات والمطلوبات) ومقارنة ما تم الإفصاح عنه من لدن الشركة للسنوات المالية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) محل العينة مع متطلبات الإفصاح، توصل إلى النتائج المدرجة في أدناه:-

(١) الموجودات الثابتة :- أفصحت الشركة في متن الميزانية العامة عن الموجودات الثابتة وبشكل إجمالي بالقيمة الدفترية، أما تفاصيلها فقد تم الإفصاح عنها في كش ف ملحق بالبيانات المالية يُسمى (كشف الموجودات الثابتة وإندثاراتها) والذي يوضح أنواع هذه الموجودات وكلفتها التاريخية في بداية كل سنة والتسويات التي تمت خلال كل سنة، والإندثار السنوية والمتراكمة عليها وصولاً إلى القيمة الدفترية في نهاية كل سنة من السنوات ال مالية (عينة البحث)، وقد جاء ذلك متفقاً مع مضمون الفقرة (٦٦-أ) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لسنة/١٩٩٧ "المُعدل"، إلا إنه يُلاحظ إن الشركة أتمدت في تثبيت موجوداتها الثابتة بموجب الكلفة التاريخية، كما في احتساب الأندثار المتراكم بموجب القسط الثابت من دون الأخذ بالإعتبار ما يحدث من تغيرات في المستوى العام للأسعار، وجاء ذلك غير متفقاً مع معيار المحاسبة الدولي رقم (١٥) بشأن المعلومات المتعلقة بآثار التغير في الأسعار فقرة (٢١-أ).

(٢) مشروعات تحت التنفيذ :- أفصحت الشركة في متن الميزانية العامة عن حساب مشروعات تحت الت نفيذ للسنة المالية/٢٠٠٧ على نحو إجمالي بالقيمة الدفترية والذي يمثل رصيد مدور من سنوات سابقة، أما تفاصيلها فقد تم الإفصاح عنها في كشف ملحق بالبيانات المالية يُسمى (كشف مشروعات تحت التنفيذ) والذي يوضح أنواعها من دون الإفصاح عن الكلف الإجمالية التقديرية وطريقة التنفيذ، أما للسنوات (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) فقد أفصحت الشركة عن عدم وجود مشروعات تحت التنفيذ.

(٣) إستثمارات مالية طويلة الأجل :- أفصحت الشركة في متن الميزانية العامة عن الإستثمارات المالية طويلة الأجل والتي تمثل أسهم مستثمرة في عدد من الشركات هي (الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم وشركة الإتحاد الصناعي) بالكلفة وبشكل إجمالي، إضافةً إلى بيان تفاصيل تلك الإستثمارات بكشف ملحق تفصيلي يوضح أسماء الشركات التي تم الإشتراك فيها مع بيان عدد الأسهم وكلفة شراؤها، وجاء ذلك متفقاً مع معيار المحاسبة الدولي رقم (١) فقرة (٦٦-د).



(٤) **المخزون**:- تم الإفصاح عن المخزون بنحو إجمالي في متن الميزانية العامة، أما تفاصيله فقد تم الإفصاح عنها في كشف ملحق متضمناً أنواعه، وقد جاء ذلك متفقاً مع متطلبات القاعدة المحاسبية رقم (٥) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١) فقره (هـ)، إلا إن رصيد حساب مخزن النقود والزيوت البالغ (٥٤٣٢٨٠٦٣) دينار ظهر مخالف لطبيعته للسنة المالية/٢٠٠٧.

(٥) **الإعتمادات المستندية**:- تم الإفصاح عن الإعتمادات المستندية في صلب الميزانية العامة، وكذلك ورد ضمن كشف حساب المخزون.

(٦) **المدينون**:- تم الإفصاح في متن الميزانية العامة عن المدينون بشكل إجمالي أما تفاصيل ذلك الحساب فقد تم الإفصاح عنها في كشف ملحق بالبيانات المالية، وجاء ذلك متفقاً مع معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لسنة/١٩٩٧ "المعدل" فقرة (٦٦-و-).

(٧) **النقود**:- تم الإفصاح عن مكونات النقود في متن الميزانية العامة بصورة إجمالية، أما التفاصيل فقد تم الإفصاح عنها في كشف ملحق بالبيانات المالية هو كشف النقود الذي يعرض أنواعها، وقد جاء ذلك متفقاً مع فقرة رقم (٦٦-ز-) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لسنة/١٩٩٧ "المعدل".

(٨) **رأس المال**:- أفصحت الشركة عن رأس مالها الأسمي المدفوع في صلب الميزانية العامة وهذا يتفق مع الفقرة (٧٤) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لسنة/١٩٩٧ "المعدل".

(٩) **الإحتياطيات**:- تم الإفصاح عن الإحتياطيات في صلب الميزانية، كما تم الإفصاح عن أنواعها وهي (إحتياطي رأسمالي، إحتياطي عام) في كشف ملحق يحتوي تفاصيل أرصدها، وهذا يتفق مع متطلبات الفقرة (٧٤-ب-) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لسنة/١٩٩٧ "المعدل".

(١٠) **العجز المتراكم**:- تم الإفصاح عنه في صلب الميزانية، أما التفاصيل المتعلقة به فقد تم الإفصاح عنها في كشوفات ملحقه.

(١١) **التخصيصات**:- بالرغم من إنه تم الإفصاح عن التخصيصات في صلب الميزانية العامة لسنة /٢٠٠٧ والتي تمثلت بمخصص ديون مشكوك في تحصيلها والذي ظهر مخالف لطبيعته وبمبلغ (٣٨٧٧٥٩) دينار الذي يخص سنة /٢٠٠٦، وكذلك مخصص مصروفات الشراء الذي بلغ (٤٦٣٨٦٧٩) دينار علماً إنه نفس المبلغ المحتجز لسنة /٢٠٠٦ إلا إن الكشف الملحق تضمن أرصدة الحساب بصورة إجمالية من دون الإفصاح عن مكونات هذا الحساب في الكشف الملحق، وهذا مخالف لما ورد بالفقرة (٨٤) من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)، أما



للسنوات (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) فلم تحتجز الشركة أي تخصيصات، علماً إن رصيد حساب المدينون للسنوات (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) هو (٤١٥٠١٠٧٦٢٠) دينار و(١٣٨٥٤٣٩٨٨٦٢) دينار على التوالي.

(١٢) **القروض المستلمة**:- تم الإفصاح عنها في صلب الميزانية أما التفاصيل فقد تم تفصيلها بكشوفات ملحقة على وفق ما جاء بالفقرة (٦٦-ك) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لسنة/١٩٩٧"المُعدل".

(١٣) **الدائنون والأرصدة الأخرى**:- تم الإفصاح عن رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى في صلب الميزانية العامة، أما التفاصيل عن بنود تلك الحسابات فقد أوردتها الشركة في كشوفات ملحقة، على وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لسنة/١٩٩٧"المُعدل" فقرة (٦٦-ح-).

(١٤) لم تقم الشركة بإعداد كشف مقارن لبعض الأرقام والمؤشرات المهمة لفترة خمس سنوات في الأقل، من بين محتوياته:(صافي المبيعات، مجموع كلف النشاط، رأس المال المدفوع، حقوق الملكية، صافي الدخل أو الخسارة السنوية، رأسمال التشغيل، مجموع الموجودات الثابتة، عائد الا استثمار، المخزون، السيولة النقدية) وقد جاء ذلك مخالفاً لما ورد بالقاعدة المحاسبية رقم(٦)/فقرة(٢٥).

(ثانياً) حساب الأرباح والخسائر:- تم الإفصاح بصورة تفصيلية عن بنود حساب الأرباح والخسائر، وكما يأتي:-

(١) **الإيرادات**:- على وفق ما جاء بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(١) لسنة/١٩٩٧"المُعدل"، فقرة رقم (٧٥) إتّزمت الشركة بعرض بنود الإيرادات في صلب حساب الأرباح والخسائر، وتم تصنيف الإيرادات إلى (الإيرادات الجارية والإيرادات التحويلية والإيرادات الأخرى) وتم الإفصاح عن هذه الإيرادات على نحو مفصل في كشف ملحق بالقوائم المالية لسنوات العينة(٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

(٢) **المصرفات**:- على وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(١) لسنة/١٩٩٧"المُعدل"، للفقرات (٧٧، ٨٣) إتّزمت الشركة بعرض المصرفات في صلب حساب الأرباح والخسائر وحسب طبيعتها (المصرفات الجارية والمصرفات التحويلية والمصرفات الأخرى)، كما أفصحت الشركة كذلك عن هذه المصرفات بشكل مفصل في كشف ملحق بالقوائم المالية.

(٣) **صافي الربح او الخساره**:- بموجب الفقرات (٧٥، ٨٦-أ) الواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لسنة/١٩٩٧"المُعدل"، وكذلك الفقرة (١٢) من القاعدة المحاسبية رقم (٦) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية والسياسات المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية تم عرض صافي الربح والخسارة في صلب حساب الأرباح والخسائر للشركة، كما قامت الشركة بالإفصاح عن صافي الربح والخسارة لكل نشاط من الأنشطة الجارية لها وبصورة مفصلة في كشف ملحق بالقوائم المالي



وقد أظهر حساب الأرباح والخسائر لسنوات العينة (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) ما يأتي:-

(أ) للسنة المالية/٢٠٠٧، حققت الشركة عجزاً مقداره (٨٨٤٨٦٠٥) دينار في المرحلة الأولى، إلا إنها في المرحلة الثانية حققت فائضاً مقداره (٢٧٠٩٥٥) دينار، نتيجة لمنحة مقدمة من لدن وزارة المالية لتغطية رواتب المنتسبين وبالتالي إنخفض العجز في المرحلة الثانية ليصبح (١٨٩٨٩٣٣٤) دينار.

(ب) للسنة المالية /٢٠٠٨، حققت الشركة عجزاً مقداره (٢٢٦١٩٦٣٤) دينار في المرحلة الأولى، إلا إن ذلك العجز قد إنخفض في المرحلة الثانية ليصبح (١٨٩٨٩٣٣٤) دينار نتيجة لإنخفاض مبيعات الشركة بشكل كبير مقارنةً بالسنة المالية/٢٠٠٧، وقد بلغت نسبة العجز المتراكم إلى رأسمال الشركة (١٦٦١%).

(ج) للسنة المالية/٢٠٠٩، حققت الشركة عجزاً في نشاطها للمرحلة الأولى بلغ (٣٢٠٥٥٤٦١)، ونتيجةً لإستلام الشركة منحة الرواتب من وزارة المالية ومعالجة الإيرادات والمصروفات التحويلية والأخرى فقد إنخفض العجز في المرحلة الثانية من نشاطها ليكون (١١٢٠١٨٨٠) دينار.

وقد بلغت نسبة العجز المتراكم لغاية ٣١/١٢/٢٠٠٩ نسبة (٢٣٩٨%) من رأسمال الاسمي البالغ (١٥٢٠٠٠٠٠٠٠) مليون دينار (مليار وخمسمائة وعشرون مليون دينار).

وعلى الرغم من تجاوز العجز لسنوات العينة (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) النسبة المئوية المحددة إلا إن الملاحظ عدم إتخاذ إجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون الشركات العامة العراقي رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ "المعدل" والتي تنص على (إذا بلغت خسارة الشركة نسبة (٥٠%) من رأس مالها الاسمي فعلى الوزارة أعداد تقويم اقتصادي لها يُقدم إلى مجلس الوزراء لإتخاذ القرار المناسب بشأن إستمرار الشركة أو تصفيتها).

(ثالثاً) **كشف التدفق النقدي** :- قامت الشركة بإعداد كشف التدفق النقدي للسنة المالية / ٢٠٠٧، وتقديمه بكشف ملحق ومُكمل ضمن محتويات القوائم المالية، إذ تم إعداده بموجب الطريقة المباشرة، إلا إن هذا الكشف جاء مخالفاً لما جاءت به القاعدة المحاسبية (المحلية) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٧) "المعدل" بشأن كشف التدفق النقدي، إذ إن الأرقام الواردة فيه تختلف عن الأرقام التي تظهرها السجلات المالية للشركة، أما للسنوات المالية (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) محل العينة الزمانية فلم تقم الشركة بإعداد كشف التدفق النقدي وقد جاء ذلك مخالفاً أيضاً مع متطلبات القاعدة المحاسبية (المحلية) رقم (٧) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية لسنة ١٩٩٦ الفقرة (٢)، وكذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) فقرة (١) والذي أوجب أن تقوم الشركة بإعداد قائمة بالتدفقات النقدية وذلك وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، كما أوجب عرض تلك القائمة كجزء مكمل للقوائم المالية للفترة التي قدمت فيها تلك القوائم.



(رابعاً) الإيضاحات حول القوائم المالية:- أدرجت الشركة الكشوفات التحليلية التي توضح كل بند من بنود الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وبعض الكشوفات الأخرى مثل (كشف توزيع الاستخدامات على مراكز الكلف).

(ب) تقرير الإدارة السنوي Annual Management Report :

قضت القاعدة المحاسبية المحلية رقم (٦) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية، وكذلك أنموذج تقرير الإدارة السنوي الوارد ضمن متطلبات إعداد البيانات المالية والذي التزمت الشركات الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية بإع داه وتقديمه له بموجب إعمامات الأمانة العامة لمجلس الوزراء للسنوات المالية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)، علاوةً على تعاميم ديوان الرقابة المالية التي تبين ضرورة قيام الشركات بالإفصاح في مضمون تقاريرها السنوية عن عدد من المعلومات. وللقوف على مدى إلتزام الشركة العامة للصناعات الجلدية بمتطلبات إعداد تقرير الإدارة السنوي قام الباحث بدراسة محتويات هذا التقرير على وفق المتطلبات المشار إليها أعلاه ومقارنته مع المعلومات التي أفصحت عنها الشركة بموجب تقريرها السنوي المقدم للسنوات الثلاثة محل العينة ، وكما يظهره الجدول (٦)، ومن مقارنة الباحث للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها في تقرير الإدارة السنوي مع ما أفصحت عنه الشركة فعلاً، إتضح الآتي:-

(أولاً) بالرجوع للميزانية العامة وكشف الإستثمارات كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١، وجد الباحث إختلاف في عدد الأسهم المستثمرة لدى شركة إنتاج وتسويق اللحوم والتي أفصحت عنها شركة الصناعات الخفيفة في تقريرها السنوي، إذ إن عدد الأسهم بموجب التقرير الإدارة السنوي هو (٩٣٦٦٦٠٠٠) سهم بسعر دينار واحد، أما عدد الأسهم بموجب كشف الإستثمارات فقد كان (٩٣٣٣٣٣٣٢) سهم، بسعر دينار واحد للسهم، وبالتالي إن المبلغ المثبت في الميزانية العمومية هو (١١٩٣٣٣٣٣٢) دينار بينما المبلغ الإجمالي بموجب تقرير الإدارة السنوي للإستثمارات (١١٩٦٦٦٠٠٠) دينار وبفارق مقاره (٣٣٢٦٦٨) دينار، أما في سنة ٢٠٠٩/ فقد كان عدد الأسهم بموجب كشف الإستثمارات هو (٩٣٣٣٣٣٣٢) سهم أما بموجب التقرير السنوي فقد كان عدد الأسهم (٩٣٣٣٣٣٣٣)، وعليه فإن إجمالي رصيد الإستثمارات المدرج في الميزانية العامة كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ هو (١١٩٣٣٣٣٣٢) دينار أما بموجب التقرير السنوي فكان (١١٩٣٣٣٣٣٣) دينار وبفارق (دينار واحد).

(ثانياً) خلافاً لما ورد في محور/معلومات عامة الفقرة(د) التي ألزمت بيان (إجمالي عدد العاملين في الشركة موزعاً حسب المستويات الإدارية والفنية)، أفصح التقرير السنوي للشركة لسنة /٢٠٠٧ إلى إجمالي عدد العاملين من دون بيان توزيعهم حسب المستويات الإدارية والفنية، أما للسنوات (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) فقد تم الإفصاح عن عدد العاملين ولكن بحسب المواقع وهو لا يتفق أيضاً مع ما طالبت به الفقرة(د) الوارده أعلاه.



(ثالثاً) على الرغم من إفصاح الشركة في تقريرها السنوي عن فقرة (ج) في محور معلومات عامة لسنوات العينة (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) فقط عن إستثماراتها التي ساهمت بها في شركات أخرى، إلا إنها لم تحدد نسبة الملكية وأهم نشاطات وتخصصات هذه الشركات وأسماء وممثلي الشركة في مجالس إدارتها، بل إكتفت بتثبيت عدد الأسهم. (رابعاً) لم تشر الشركة إلى نشاطاتها وتوسعاتها الجديدة التي حدثت خلال السنة المالية ٢٠٠٧/، والنشاطات والتوسعات في المستقبل القريب، أما للسنوات المالية (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) فقد أشارت الشركة إلى نشاطاتها وتوسعاتها التي قامت بها خلال كل سنة، إلا أن الشركة لم توضح النشاطات أو التوسعات في المستقبل القريب. (خامساً) تم الإشارة إلى مدى مساهمة الشركة في سد الطلب على منتجاتها أو خدماتها للسنة المالية ٢٠٠٧/، أما للسنة المالية (٢٠٠٨) فقد تم بيان نسبة إستغلال إجمالية لكافة الطاقات ولكن للسنة المالية السابقة (٢٠٠٧) وبالباقي ٦٠%، وكذلك الحال بالنسبة للسنة المالية (٢٠٠٩) فقد تم الإشارة إلى نسبة إستغلال واحدة لكافة الطاقات عن السنة المالية (٢٠٠٨) وهي بمقدار ٧٢%. (سادساً) اشارت الشركة في تقريرها السنوي للسنوات المالية (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) إنها حققت زيادة في التطور في الإنتاج بنسبة (٦٢%، ٨٤%) عن السنة السابقة من دون بيان كيفية حصول هذا التطور خاصة وإن الشركة تحقق عجزاً كبيراً في نتيجة نشاطها. (سابعاً) لم تشر الشركة إلى بيان أثر السياسية السعرية المعتمدة على نتائج ج نشاطها ومركزها المالي للسنة المالية ٢٠٠٧/، أما للسنوات المالية (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) فكانت إجابة الشركة مختلفة عما مطلوب الإجابة عنه في محتوى الفقرة. (ثامناً) لم تشر الشركة إلى تحليل النوعية وجودة الإنتاج للسنة المالية ٢٠٠٧/. (تاسعاً) اشارت الشركة في إجابتها عن نسب ومديات النمو والتطور في الإنتاج مقارنة بالسنة أو السنوات سابقة لكل نوع من إنتاجها، أو بسنة أساس) للسنة المالية ٢٠٠٧/ وبصور مفصلة، أما للسنوات المالية (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) بإعطاء نسبة إجمالية من المحقق إلى المتاح والمخطط من دون بيان النسب للإنتاج وبشكل مفصل (حجائب مدرسية، أحزمة ومحافظ، أحذية جلدية، أحذية رياضية، ملابس جلدية). (عاشرأ) لم تشر الشركة إلى حجم الإستيرادات والصادرات التي تقوم بها مباشرة على أن يشمل ذلك السلع والخدمات، ومحللة حسب الأنواع الرئيسية.



(إحدى عشر) لم تشر الشركة إلى مجموع المبالغ المنفقة على البحث والتطوير وتقييم آثارها المتحققة والمتوقعة للسنة المالية/٢٠٠٧، مع العرض إنها أشارت بعدم وجود مبالغ منفقة على البحث والتطوير للسنوات المالية (٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

(إثنا عشر) لم تشر الشركة إلى العقود المهمة التي أبرمتها خلال السنة المالية/٢٠٠٧، أما للسنة المالية/٢٠٠٨، فبالرغم من إن الشركة أشارت بوجود عقود مراقبة بكشف مع التقرير السنوي، إلا إننا لم نجد ذلك الكشف مع محتويات التقرير، أما للسنة المالية/٢٠٠٩ فقد أشارت الشركة للعقود وفي التقرير نفسه.

(ثلاثة عشر) لم تجب الشركة نهائياً على عدد من المحاور منها (المؤشرات المالية، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العامة)، كما لم تجب عن معظم الفقرات الواردة في عدد من المحاور هي (المؤشرات العامة في أداء المنشأة/ الفقرات (أ، ز)، معلومات ومؤشرات إضافية/ الفقرات (ب، ج)

(أربعة عشر) أدناه الجدول (١) الذي يعرض مقارنة بين كشف أرصدة حسابات الميزانية العامة المدرج في تقرير إدارة الشركة السنوي للسنة المالية/٢٠٠٧ وأرصدة الحسابات الظاهرة في الميزانية العامة كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١:

الجدول (١) مقارنة بين أرصدة حسابات الميزانية العامة المدرجة في تقرير الإدارة السنوي للسنة المالية/٢٠٠٧ وأرصدة الحسابات الظاهرة في الميزانية العامة كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١

الأرصدة بموجب تقرير الإدارة المبلغ/الف دينار	الأرصدة بموجب الميزانية العامة كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١ دينار	البيانات
الموجودات		
١٧٢٠٨٠٤	١٧١٥٤٤٧٨١٩	الموجودات الثابتة القائمة (بالقيمة الدفترية)
صفر	-	نفقات إيرادية مؤجلة
١٠٠٦٦٧	١٠٠٦٦٦٦٦	إستثمارات مالية طويلة الأجل
١٣٨٢	١٣٨٢٧٠٠	مشروعات تحت التنفيذ
٩١٣٤٦٢٠	٩١٣٩٦٢٨٩٥٠	المخزون
٤١٨١٨٢	٤٢٠١٧٨٥٩٩	النقود
٥٢٧٢٩٠٦	٥٢٥٦٩٧٤٦٤١	المدينون
٣٣٤٧٢٩	٣٣٤٧٢٩٤٤٦	إعتمادات مستندية لشراء مواد
١٦٩٨٣٢٩١	١٦٩٦٩٠٠٨٨٢١	مجموع الموجودات



الأرصدة بموجب الميزانية العامة كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١ دينار	الأرصدة بموجب تقرير الإدارة المبلغ/الف دينار	البيانات
المطلوبات		
١٥٢٠٠٠٠٠٠٠	١٥٢٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٣١٥٩٩٦٠٨٧١	(٣١٦٠٥٤٤)	الاحتياطيات
٤٢٥٠٩٠	٤٣٥٩٨٠	التخصيصات
٧٦٤٤٠١٨٤٩٥	٦٩٥٥٩٧٨	الدائنون
٧٣٤٦٠٠٠٠٠	٧٣٤٦٠٠٠	القروض المستلمة
٣٦٢٠٦١٠٨٨٠	٣٦٢٠٦١٠	المصارف الدائنة
		مجموع المطلوبات/دينار
(٦٣٢٥٨٣٢٣٤٥)	(٦٠٥٥٨٢٢)	العجز
١٦٩٦٩٠٠٨٨٢١	١٦٩٨٣٢٩١	مجموع المطلوبات/الف دينار

الجدول من إعداد الباحث إعتماًداً على سجلات الشركة، ومن الجدول أعلاه يؤشر للباحث ما يأتي:-

(أ) ورود عبارة (مجموع المطلوبات) مرتين من دون بيان السبب في ذلك، علماً إن العبارة الأولى كلمة (دينار)، أما الثانية فقد تضمنت عبارة (الف دينار).

(ب) جاءت معظم الأرصدة الحسابات المعروضة في تقرير الإدارة السنوي مختلفة عن الأرصدة المدرجة في الميزانية العامة كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١، على سبيل المثال (لا الحصر) الموجودات الثابتة، النقود، الدائنون، العجز المتراكم.

(خمس عشرة) ظهرت أرصدة الإحتياطيات في تقرير الإدارة السنوي بصورة مختلفة عن الأرصدة الظاهرة في الميزانية العامة للشركة للسنوات المالية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) وكما في الجدول (٢) أدناه:

الجدول (٢) الإختلافات بين أرصدة الإحتياطيات الظاهرة في تقرير الإدارة السنوي وبين الميزانية العامة للشركة

سنوات العينة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأرصدة بموجب تقرير الإدارة المبلغ/الف دينار	(٣١٦٠٥٤٤)	١٩٨٨٩١٩٦٧٧	٤٥٦٢٨٧٥٣٠١
أرصدة الإحتياطيات بموجب الميزانية العامة كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١ /دينار	٣١٥٩٩٦٠٨٧١	٤٢٧٥٩٤٧٧٠٥	٤٥٦٢٨٧٥٣٠١

الجدول من إعداد الباحث إعتماًداً على سجلات الشركة



(سنة عشر) وردت عبارة (الأرباح والخسائر المتراكم كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١) في محتوى التقرير السنوي، بينما كان المطلوب أن يتم تثبيت العجز المتراكم، ومع ذلك فقد جاء رصد العجز مختلفاً. إستناداً لما تقدم، يتضح للباحث عدم صحة ودقة المعلومات المدرجة في تقرير الشركة السنوي المقدم من لدنها للسنوات المالية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) عينة البحث الزمانية، علاوةً على عدم إكمال معظم المعلومات التي يحتويها، الأمر الذي يؤدي بالمحصلة النهائية إلى إن الشركة لم تقدم الإفصاح الكافي في مضمون تقريرها السنوي. من العرض السابق، يجد الباحث بأن الإفصاح في البيانات المالية قد أدى إلى تلبية إحتياجات الأطراف المستفيدة على إختلاف أنواعها في إتخاذها القرارات الرشيدة.

من جانب لأخر وكنتيجاً لما تم من دراسة وتحليل لواقع القوائم المالية فضلاً عن تقارير الإدارة السنوية للشركة العامة للصناعات الجلدية للسنوات المالية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) عينة البحث الزمانية، يكشف الباحث عن عدم إلتزام الشركة بتوخي الدقة في الإفصاح عن معظم المعلومات وخاصةً ما يتعلق منها بتقرير الإدارة السنوي ومحتوياته الواردة ضمن متطلبات إنجاز البيانات المالية والتي أستند عند وضعها إلى القاعدة المحاسبية رقم (٦) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية و الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق، مما يؤدي بالتالي إلى إرباك الأطراف الخارجية وقلقها الدائم عند إتخاذ قراراتها المالية التي قد تستند إلى بيانات مالية غير معرزة بالدقة، وهذا ينفي ما قام عليه البحث من فرضية والتي تنص على (إن إلتزام الشركات العامة بالإفصاح الكافي والدقيق وعلى وفق ما تضمنته المتطلبات القانونية والقواعد المحاسبية ذات الصلة في جمهورية العراق يؤدي إلى دقة المعلومات المفصح عنها من لدن تلك الشركات في بياناتها المالية وبالتالي تلبية حاجة الأطراف المستفيدة في إتخاذ قراراتها الرشيدة).

والجدول (٣) أدناه يعرض دراسة مقارنة لتقارير الإدارة السنوية للشركة عينة البحث مع ماورد

بإعامات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب متطلباتها للسنوات المالية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) عينة

البحث الزمانية :



((رابعاً / الاستنتاجات والتوصيات))

(١) الاستنتاجات :

- (أ) للقوائم المالية أهمية كبيرة كونها تزود متخذي القرارات المالية معلومات مفيدة وضرورية وموثقة، لذا ينبغي أن تتمتع تلك القوائم بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح فيما تحويه من بيانات، لكي تحقق هدفها المنشود.
- (ب) تُعد القوائم المالية جزءاً من محتويات التقرير المالي، كما إنها تُعد فقط أحد المصادر الأساسية للمعلومات اللازمة لتقييم وإتخاذ القرارات.
- (ج) يلعب الإفصاح دوراً مركزياً مهماً لما له من تأثير بالغ على الحكم الشخصي لمتخذ القرار المالي، والذي في حال عدم توافره بصورة كافية يؤدي إلى زيادة حالة عدم التأكد لدى المستفيدين.
- (د) عدم إلتزام معظم الشركات العامة الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية بتقديم افصاحات مكتملة وعلى وفق ما مدرج بالمتطلبات القانونية والقواعد المحلية المستندة إلى معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة.
- (هـ) الإفتقار لوجود قوانين تلزم الشركات على الإفصاح عن أية حقائق جوهرية وأية معلومات أخرى بما يحقق لأطراف المستفيدة رغباتها الكاملة.
- (و) عدم قيام الشركة العامة للصناعات الجلدية (عينة البحث) بالإفصاح الكافي عن المعلومات المدرجة في تقرير الادارة السنوي، على سبيل المثال، عدم قيامها بالإجابة على العديد من المحاور المدرجة في تقريرها السنوي على الرغم من تلك المحاور لها أهمية بالغة، علاوةً على ادراج الشركة فقرة عن حدوث تطور في الإنتاج إلا إنها لم تبين كيفية حصوله في خاصة وإنها تحقق عجزاً كبيراً في نتيجة نشاطها.
- (ز) صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح بسبب قلة الإدراك بمفاهيم المحاسبة المالية وأهدافها.
- (ح) ضعف البرامج التعليمية الخاصة بتعريف متطلبات الإفصاح للجهات الخاضعة للتدقيق.
- (ط) طول الفترة الزمنية بين تقديم البيانات المالية من الجهات الخاضعة لتدقيق ديوان الرقابة المالية وإصدار البيانات المالية، مما يفقد التقرير أهم سماته ألا وهي التوقيت المناسب.

(٢) التوصيات :

- (أ) العمل على صياغة القوانين التي تؤدي إلى انزال العقوبات بحق الشركات التي لم تلتزم بالإفصاح الكافي وعلى وفق المتطلبات الصادرة بهذا الشأن.
- (ب) إشراك الكوادر العاملة في الشركات الخاضعة للتدقيق في دورات تدريبية وتعريفهم بما تعني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإفصاح المحاسبي.



- (ج) تعظيم الدور الرقابي في التحقق من مدى إلتزام الشركات العامة بالافصاح الكافي وعلى وفق القواعد والمعايير والمتطلبات الملزمة في جمهورية العراق عند إعداد تقاريرها وبياناتها المالية.
- (د) إلزام الشركات العامة الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية بتقديم افصاحات مكتملة وعلى وفق ما مدرج بالمتطلبات القانونية والقواعد والمعايير المحاسبية سواء المحلية أو الدولية ذات الصلة.
- (هـ) إعادة النظر بالقواعد المحاسبية (المحلية) والعمل على تحديثها بما يتلائم مع التعديلات الكبيرة التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية وبما يحقق الإتساق مع تلك المعايير.
- (و) ضرورة الافصاح عن المعلومات الخاصة بالنسب المالية والمعلومات المستقبلية التي أصبحت من ضرورات الافصاح المحاسبي.
- (ز) العمل على تضيق الفترة الزمنية المحصورة بين تقديم البيانات المالية من الجهات الخاضعة لتدقيق ديوان الرقابة المالية وبين إصدار البيانات المالية، لما لذلك من أثر في القرارات المتخذة من لدن الأطراف المستفيدة.

((المصادر))

أ- المصادر العربية:

أولاً- القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية :-

- (١) جمهورية العراق، قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ "المعدل".
- (٢) جمهورية العراق، قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ "المعدل".
- (٣) ديوان الرقابة المالية، النظام المحاسبي الموحد، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- (٤) جمهورية العراق - مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، القواعد المحاسبية والأدلة الرقابية.
- (٥) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الإعام المرقم (م.خ/٥/٣٧٥/١٢٧٢٥) في ٧/١٢/٢٠٠٦، الإعام المرقم (م.ت/١/١/٨/٢٧٣٩٨) في ٢٧/١٠/٢٠٠٨، الإعام المرقم (م.ت/١/١/٨/٢٤٤٧١) في ١٣/٨/٢٠٠٩، الإعام المرقم (م.ت/١/١/٨/٢٨١٨٢) في ١٥/٩/٢٠٠٩، والإعام المرقم (م.ت/١/١/٨/١١٢١٤) في ٤/٤/٢٠١٠ بشأن المتطلبات المالية.
- (٦) تعليمات النظام المحاسبي رقم (١) لعام ١٩٩٨.
- (٧) ديوان الرقابة المالية، الإعام المرقم (٩٦) في ٢٧/٨/٢٠٠٩.
- (٨) ديوان الرقابة المالية، الإعام المرقم (٩٠) في ٤/١١/٢٠١٠.



(٩) وزارة الصناعة والمعادن، الشركة العامة للصناعات الجلدية، البيانات المالية وتقرير الإدارة السنوي للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

ثانياً- الكتب:

- (١) الشمخي، حمزة والجزراوي، إبراهيم، الإدارة المالية الحديثة/ منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات ، ط ١، دار صفاء للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ١٩٩٨م.
- (٢) الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ط ١، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠م.
- (٣) الكبيسي، عبد الستار، الشامل في مبادئ المحاسبة (١) و(٢)، ط ٢، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.
- (٤) تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، ط ٢، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م.
- (٥) جاريسون، ري إتش ونورين، إريك، المحاسبة الإدارية، تعريب زايد، محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠٠٢م.
- (٦) حسن، عبد الفتاح أمين وفلاح، حسين جاسم، المحاسبة المتوسطة- للمرحلة الدراسية الثانية في أقسام إداة الأعمال في الجامعات العراقية، ط ١، بغداد، العراق، ٢٠٠١م.
- (٧) حماد، طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م.
- (٨) حماد، طارق عبد العال، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م.
- (٩) حنان، رضوان حلوة والحارس، أسامة وأبو جاموس، فوز الدين، أسس المحاسبة المالية، ط ١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.
- (١٠) حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر: هيكل نظرية المحاسبة، ط ١، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية/ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م.
- (١١) حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر، ط ٢، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية / الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م.



- (١٢) خنفر، مؤيد راضي والمطارنة، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية- مدخل نظري وتطبيقي، ط ١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م.
- (١٣) دهمش، نعيم وأبو نصار، محمد والخلايلة، محمود، مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية، ج ١، ط ٣، كلية إدارة الأعمال/ قسم المحاسبة-الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م.
- (١٤) سعيد، أحمد محمد فهمي، مدخل في التمويل والإدارة المالية، ط ١، بغداد، العراق. ٢٠٠٥م.
- (١٥) عوض الله، عبد المنعم وحجازي، محمد عبد العزيز وحمدي، محمود عباس، تحليل ونقد القوائم المالية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، ٢٠٠١.
- (١٦) كيسو، دونالد وويجانت، جيري، المحاسبة المتوسطة، ج ١، ط ٢، تعريب حجاج، أحمد حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٩٩م.
- (١٧) مطر، محمد، نظرية المحاسبة، ط ١، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م.
- (١٨) مطر، محمد والسويطي، موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨م.

ثالثاً- البحوث والدراسات والدوريات والمؤتمرات:-

- (١) الجعبري، مجدي أحمد، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية) سابك (شركة مساهمة سعودية)، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، رقم الإيداع بالمكتبة الملكية الدنماركية ومكتبة جامعة كوبنهاغن (ISSN: 1902- 8458).
- (٢) الجليلاتي، محمد، مهام مفتش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها، دراسة أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨م.
- (٣) الخطيب، محمد ماهر، دور مراجعة الحسابات في تعزيز استقرار سوق الأوراق المالية، دراسة مقدمة إبتكماً لمتطلبات مقرر منهجية البحث العلمي لطلاب ماجستير مراجعة الحسابات، جامعة دمشق / كلية الإقتصاد، سوريا، ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.
- (٤) المليجي، هشام حسن عواد، إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر، كلية التجارة - جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦م.
- (٥) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة، ٢٠٠٢م.



(٦) حسن، أيناى عبدالله، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة شهرية، العدد (٧) حزيران، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.

رابعاً- الأطاريح والرسائل والبحوث الجامعية :

(١) خشارمة، حسين علي، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن - معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ -دراسة ميدانية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد (١٧) العدد (١)، ٢٠٠٣م.

(٢) درغام، سوزان عطا، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧)، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، بحث مُقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠٠٨م.

(٣) مخلوف، أحمد، الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي الأول حول الأزمة المالية والإقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠٠٩م.

ب- المصادر الأجنبية:

First- Books

- 1-Alexander, David and Archer, Simon, International Accounting Standard, Harcourt, 2001.
- 2-Harrison, W & Hangmen, C., Financial Accounting, Prentice, Hall Upper Saddle River, New Jersey, 1998.
- 3-Larson, Kermit, "Fundamentals Accounting Principles", Irwin, 14 editions, 1996.

Second - Periodicals reports & research

Songhai And Surrender, Corporate Management Inclination To Disclose Financial Information, Financial Analysts Journal, July-August, 1972.